مسألة اندلاع الثورة الجزائرية في الخطاب الديني (1956-1954)

د/ بشير بلمهدي علي، جامعة معسكر

تمهيد:

في حقيقة الأمر لم يكن الخطاب الديني متحدا حول فكرة واحدة، تدين الاستعمار وتقف في صف الثورة التحريرية الكبرى، بل أختلف باختلاف منابعه ومصادره، لأن الظروف الداخلية للجزائر هي غير ظروف العالم، وبعض المستعمرات، خصوصا المغرب وتونس ، بالإضافة إلى المشرق العربي أو " الشرق الأوسط".

1 - فتوى الأزهر حول الحركات التحررية:

فعلى مستوى العالم العربي كان الخطاب الديني مهيأ، إبتداءا من جوان 1949حين أصدرت "لجنة الفتوى للأزهر الشريف" نصا لفتوى متعلقة بصرف الزكاة للحركات التحريرية،[1] إذ تفيد بأنها قد سبق لها أن بينت في فتوى سابقة أن قول الله تعالى في مصاريف الزكاة (في سبيل الله)[2] عام يتناول جميع طرق الخير والبر، فيتناول بناء المساجد، وشراء آلات الجهاد ، وإقامة المستشفيات، وما إلى ذلك ..وإذ بين ذلك نص الفتوى الحرفي الآتي :

" اللجنة ترى وجوب صرف الزكاة في هذا الوجه إذا مست حاجة المسلمين في الدفاع عن دينيهم وأوطانهم، بل ترى اللجنة أن الأوقاف التي وقفها واقفوها على جهات من جهات البر والخير، إذا مست حاجة المسلمين إلى غلاتها في هذا الدفاع جاز صرف هذه الغلات في ذلك، عملا بما قاله شيخ الإسلام "ابن تيمية" من جواز تغيير الواقف إلى ما هو أصلح وأحب إلى الله تعالى، حتى ولو وقّف شخص على الفقهاء والصوفية ، و احتاج الناس إلى الجند، وحرم منهم الفقهاء والصوفية، وهو الصرف الذي عيّنه الواقف ،ومثل الصرف إلى الجند الصرف في سائر ما يحتاج إليه في الدفاع عن الوطن و الدين.

و اللجنة تدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق المسلمين إلى ما فيه صلاحهم واستعادة مجدهم وعزهم ، وأن يمدهم بمعونته، ويؤيدهم بروح منه أنه سميع الدعاء".[3]

وتجددت هذه الفتوى على يد جامع الأزهر الشريف وشملت الزكاة والثورة والجيوش في 13 فبراير 1953 ، و بالتالي فإن الخطاب الديني قد قطع خطوة نحو أفاق تحرير الشعوب العربية والإسلامية.

بينما نجد الخطاب الديني في الجزائر متريثا، وإن كان مسايرا لأحداث الجزائر والعالم الإسلامي معا، إذ جسد هذا كل من: نشاط الشيخ "محمد العربي التبسي"(1895 -1957) نائب رئيس "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، و"إبراهيم مزهودي"(1922 -2010) ، اللذان قاما بزيارة تفقدية وتفتيشية للمدارس الإصلاحية بمقاطعة وهران، فألقيا بالمناسبة مجموعة من الخطب في شكل محاضرات ركزا فيها على:

بتاريخ 8 جويلية 1954 ، حل الشيخ "العربي التبسي"، نائب رئيس "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" مع مرافقة الشيخ "أحمد بوشمال"(1899 -1958)،الأمين العام للجمعية بالقاهرة، مقبلين من الجزائر العاصمة لأجل حضور لقاء مع الأخوان المسلمين و"الماجور" "صالح سالم" وزير التوجيه الوطني لدى الحكومة المصرية. [4]

إن هذه الجولة أكدت بأن الخطاب الديني كان متهيأ على مستوى الشرق الأوسط، لأجل هذا شرعت كل الأطراف العربية والإسلامية تساهم في مساعدة القضية الجزائرية من قريب، أو من بعيد.

2 - غلاة الاستعمار والهروب من اليقين:

في 14 جويلية 1954 صدرت فتوى عن المكتب التونسي التابع لوزارة العدل التونسية، كان محركها أحد خصوم الحركة الإصلاحية في مدينة قسنطينة المدعو:الشيخ "عبد العالي الأخضري" ، مدير المدرسة الكتانية، وإمام رسّمي، إذ كانت طبيعة سؤاله عبارة عن فتوى تجاوزها الزمن، إلا أنه من باب الفضول، أردنا أن نبيّنها لمعرفة غرض هذا الأخير من وراء هذا السؤال الخطير الذي هو جزء منه باعتباره موظف رسّمي عند إدارة الاستعمار أو إدارة الكافر.فهذا نص السؤال والفتوى معا:

" الحمد لله و الصلاة والسلام على من لا نبّي بعده، وعلى آله وصحبه المتقين هديه ورشده، وبعد: فقد سألني العالم السري الشيخ "عبد العالي الأخضري" عن حال الولايات الشرعية في المملكة الجزائرية بعد احتلالها سنة 1830 ، وصيرورة هذه الولايات تصدر من الوالي العام عليها، فهل تنفذ أحكام القضاة المولّين منه وتنعقد ولاياتهم، و هل تصح الصلاة بإمامة المتولّين للإمامة منه؟

والجواب والله الهادي وعليه معولي واعتمادي أن الذي ينبغي اعتماده في القضاة انعقاد ولايتهم ونفوذ أحكامهم فقد قال "المازري" من أيمة المالكية وأما تولية الكافر للقضاة والأمناء وغيرهم لحجز الناس بعضهم عن بعض الواجب حتى أدعى بعض أهل المذاهب أنه واجب عقلا وإن كان باطلا فتوليه الكافر لهذا القاضي العدل، أما الضرورة إلى ذلك أو لطلب الرعية لا يقبح في حكمة وتنفذ أحكامه كما لو ولاه سلطان من جوان له طويل نقله الشيخ "عظوم" في تأليفه المسمى "بالدكانه".

و نقل "المواق" أن الشيخ "عزالدين بن عبد السلام" من أيمة الشافعية استظهر في توليه الكفار المستولين على البلدان الإسلامية قاضيا إنفاذ ذلك جلبا لمصلحة العامة ودرءا للمفسدة التامة. أ هـ.

و قال "حلولو" في اختصار نوازل "البرزلي" إذا ولاه الكافر أم لطلب الرعيّة له أو إقامته لهم للضرورة إلى ذلك فلا يقدح في حكمه فإن أهل المكان يقومون مقام السلطان عند فقده.

و أفتى "العبدوسي" بأن القاضي إذا قدمه جماعة المسلمين الذين هنالك جاز حكمه لأن الجماعة تقوم مقام السلطان عند تعذره في كل شيء وأما إذا قدمه سلطان النصارى فلا يجوز تقديمه ولا حكمه إلا أن ترضى به جماعة المسلمين طوعا. أ هـ . نقل هذه **الفتاوى** الشيخ "المهدي" في نوازله الجزء الثالث الصفحة 21 الطبعة الفاسية.

و أما صحة الصلاة وراء الأيمة المتولين من غير مسلم فلا إشكال فيها لأن الصحة منوطة باستيفاء الإمام لشروط صحة الإمامة المعروفة المشهورة في الكتب الفقهية ولا تتوقف صحة الإمامة في الصلاة على ولاية من السلطان على المعروف المذهب المالكي. أفتينا السائل بذلك وأنا الفقير إلى ربه "محمد العزيز جعيط" نسخ الإسلام المالكي أخذ الله بيده تحريرا في 12 ذي القعدة 1373 هـ، وفي 14 جويلية 1954م ".[5]

هذا السؤال من قبل المعني "عبد العالي الأخضري" يجرنا إلى أن الأحداث تجاوزته ، لأنه بالرغم من اقتناع الجميع بتحرير الأرض والعباد، فنجده مازال يعيش في جدلية العشرية الأولى من القرن العشرين، ولهذا سيدفع بحياته للهلاك نتيجة غروره أثناء الثورة التحريرية خصوصا لما سيزور القاهرة في محاولة يائسة منه لشد الخناق على الشيخ "البشير الإبراهيمي".

3 - فتوى الأزهر حول الإرهاب والفساد: و بعد ثمانية عشر(18) يوما من اندلاع الثورة، أصدر جامع الأزهر فتوى سؤالها: ما هو **رأي كبار** علماء الإسلام من الإرهاب والفساد ؟ [6] فكان جوابه كالتالي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين.

أما بعد، فهذا نداء من جامعة كبار علماء الأزهر الشريف، يتوجهون به إلى الشعب المصري، وإلى سائر المسلمين.

أيها المسلمون.

إن الدين الإسلامي دين توحيد ووحدة وسلام وأمان ، وهو لذلك رباط وثيق بين الناس وربهم ، وبين المسلمين بعضهم وبعض، وبينهم وبين مواطنيهم ومن ولاهم من أهل الكتاب، فليس منه تغرير وتغليل ، وليس منه تفريق ولا إفساد ، وليس منه تآمر على الشر والعدوان.

وقد ابتلي المسلمون في عصورهم المخلفة بمن أخذوا تلك المبادئ عن غير وجهها، أو لعبت بعقولهم الأهواء ، فجعلوا منها باسم الدين مسائل يجتذبون بها الوصول إلى غاياتهم ومطامعهم ، والتاريخ الإسلامي حافل بأبناء تلك الطوائف التي شبت في ضلاله ، وزعمت أنها جنود له ، ثم كانت حربا عليه أشد من خصومه وأعدائه.

فكان منهم تآمر على قتل الأبرياء، وترويع الآمنين، وترصد لاغتيال المجاهدين المخلصين، وإعداد العدة لفتنة طائشة، لا يعلم مداها في الأمة إلا الله.

وجماعة كبار العلماء في الوقت الذي تستنكر فيه هذا الانحراف عن منهج القرآن في الدعوة ، تعلن الخروج عن منهج الدعوة الذي رسمه القرآن ، وسلوكك سبيل العنف بالإرهاب والعدوان ، والتضليل والخداع مشاقة لله ورسوله، وأفتيات على الإسلام ، بما ينكره الإسلام ويأباه ، ويعتبر صاحبه في صفوف المتعدين لحدود الله "..ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون..."[7]

وجماعة كبار العلماء تنصح المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يتجهوا إلى الدين، فتنبهوا(والصحيح:فينتبهون إلى) مبادئه العالية وإرشاداته على وجهها الصحيح. ويلتزموها في حياتهم الخاصة ، فتسلم الأسرة ، وفي حياتهم العامة فتسلم(الصحيح :تسلم) الأمة والاعتصام بحبل الله فيهدي (الصحيح:يهدي)إلى صراط مستقيم.

وقد وقّع على هذا النداء كل من صاحب الفضيلة الشيخ الكبير"عبد الرحمن تاج" وأعضاء الجامع، منهم: "الحسيني سلطان" ، و"صالح شارف" و"محمد الشافعي" و"عيسى منون" **و**"محمد عبد اللطيف الطنيجي" ومحمد شلطوط" وغيرهم والسلام.

نشرت هذه الفتوى الكريمة في جريدة" الأهرام" بالقاهرة ، بتاريخ 18 نوفمبر 1954.

وفي يوم الجمعة المصادف لـ 17 ديسمبر1954: صرح الشيخ "عبد القادر الياجوري"[8](1912 -1991)، مدير مدرسة"جمعية الفلاح" بوهران بأن الخطاب الإصلاحي مازال وفيا لهويته، منتفضا دوما ضد الحواجز التي تضعها الحكومة في حربها ضد التعليم العربي فقال: " إن فرنسا ضدنا دائما، لأننا أصبحنا نطالب بحريتنا، لا تبقوا غير واعّين بما سيصيبنا". [9]

ويظهر جليا أن الجمعية أصبحت حذرة بعد اندلاع الثورة، نلاحظ ذلك من خلال ما تصفها به التقارير الأمنية الاستعمارية وصفا خلاصته بأنه: " أثناء سنة 1954 ، سنة اندلاع الثورة(التمرد) في الجزائر، أخذ الشيوخ

الرئيسيون للجمعية على عاتقهم مهمة حماسية للنفوس الجزائرية، من خلال خطاب مضاد للاستعمار والفرنسيين، معا وفي بعض الحالات الدعوة إلى الثورة، وحمل السلاح". [10]

بطبيعة الحال لم يبق الخطاب الديني في الجزائر منقسما مثلما كان عليه في اندلاع الثورة، ولكن سيحاول البعض من الفاعلين في الحقل الديني التعامل مع الثورة، وإنما بحذر من السلطات الاستعمارية، إذ يمكن أن نسميها "إيمان بالثورة" أو"تقية دينية" جديدة،خصوصا لما تصدر الثورة أوامر شديدة اللهجة إلى الخطاب الديني (ونعني هنا الخطاب الديني الرسمي الذي يمثله الأئمة الرسميين لدى السلطات الاستعمارية ، والخطاب الديني الصوفي الذي يمثله شيوخ الزوايا ، والخطاب الدين الإصلاحي الذي يمثله علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) والسياسي والنقابي تدعوهم فيه للانضمام إلى الثورة، وأن عدم تلبية هذه الدعوة أو(الأوامر) يعني الوقوف ضد الثورة. فكانت النتيجة، أن وجد الخطاب الديني نفسه في الجزائر أمام خيارين:

- إما اختيار العدو والسير في مشروع ضد الثورة أو حتمية الخطاب الديني الواحد، هذا ما سنلاحظه عبر العنصر الموالي الذي يحمل عنوان: حتمية الموقف الواحد للخطاب الديني تجاه الثورة التحريرية.

4 - حتمية الموقف الواحد للخطاب الديني تجاه الثورة.

مثلما تداخل الخطاب السياسي بالخطاب الثوري، وأصبح هذا الأخير هو الجازم في الأمور المصيرية، فإن الخطاب الديني أصبح هو الآخر يجازف دخول معترك السياسة والثورة أو الوقوف ضد تدخل السياسة في الدين والثورة معا.

فرغم عدم ممارسة العلماء للسياسة رّسميا واقتصار نشاطهم على التربية والتعليم والتوعية، فقد كانت لهم كلمتهم بالنظر إلى نفوذهم الكبير في الأوساط الشعبية، وبحكم شعورهم بمسؤولية الدفاع عن شخصية البلاد وهويته في ظل الصراعات الحزبية والاتجاهات الثقافية المتباينة، لأجل ذلك كان شعورهم معتدلا وموقفهم وسطا، فهم على العموم مع "حركة انتصار للحريات الديمقراطية" في الأهداف ومع "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في الطرق والأساليب.[11]

إن هذه الصفة كانت قبل الثورة، لكن كيف سيعمل هؤلاء العلماء قبل انضمامهم لجبهة التحرير الوطني وحل جمعيتهم؟ وهذا عبر التركيز على العلماء الرئيسيين سواء كانوا بالخارج، أو الداخل، كما أنه في نفس الوقت سنحاول الحديث عن بعض شيوخ الزوايا، ورجال الدين الرّسميين، خصوصا مرحلة (1954 -1956) أي الثورة في سنتيها الأولتين.

لقد كانت "لجنة تحرير المغرب العربي"، التي كان يرأسها زعيم مقاومة الريف المغربية: "عبد الكريم الخطابي"(1882 -1963) منذ سنة 1949، تعمل على تحرير أقطار المغرب العربي الثلاثة، ومن هذا التاريخ وهي تعمل على مناوئة الاستعمار سواء كان فرنسيا أو اسبانيا،فلقد نشرت في 26 يناير 1955 نشرية، تفضح فيها " المشروع الإمبريالي الفرنسي "الذي حول منطقة شمال إفريقيا، من خلال الهجرة الأوربية إلى دولة أوروبية مثلما وقع في إفريقيا الجنوبية".

فهذا البيان لا شك أنه يكشف مدى استنزاف فرنسا لثروات المنطقة، وأن غرض زيارة وزير الخارجية الفرنسي لألمانيا وإيطاليا ما كان إلا لتشجيع الهجرة الأوروبية إلى الشمال الإفريقي بعد أحداث الثورات التي شهدتها تونس، والمغرب، وأخيرا الجزائر. [12]

كما سعى "الصالح بن يوسف"(1907 -1961) قائد جيش التحرير التونسي إلى دفع "حزب الاستقلال"المغربي ، الذي كان بزعامة "محمد علال الفاسي"(1910 -1974) بأن يتفاوض مع "القلاوي" حول الإعلان عن قيام ثلاثة دول في الشمال الإفريقي على شكل " نظام الدومينون " (dominions) فقبل "القلاوي" الفكرة وعمل من أجل هذا بالتقرب إلى الإنجليز،[13] وإن كان "القلاوي" مدعوما من قبل الشيخ "عبد الحي الكتاني"(1884 -1962): شيخ زاوية فاس، رغم أن "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" كانت قد أصدرت فتوى تقضي بوجوب وإبعاد "القلاوي" عن العرش وإعادة السلطان "محمد بن يوسف"المدعو:" محمد الخامس"(1927 -1957) إليه.

أما على المستوى الوطني، فإن نشاط الثورة قد شمل كل المنطقة الشمالية، وأصبحت المدارس القرآنية محل اجتماعات الثورة التحريرية، وهذا بالالتقاء مع أفراد الشعب الجزائري، بغية تنظيمهم... فمدرسة "دوار بن رحمون" بالجزائر العاصمة، أصبحت مكانا مشبوها لدى السلطات الاستعمارية، خصوصا المناضل "بن تركية بن سعيد" ومعلم القرآن الكريم: "علي بن محمد"، حيث يذكر التقرير أن الأول: ينتمي إلى عائلة كثيرة العدد، معروفة بالنشاط السياسي، ومحل ريب ومراقبة، قدمت مساعدات مالية لبعض المواطنين لم يسجل هذا التقرير اسمه صراحة، وإنما وصفه بـ: س (X)، وأن هذه العائلة تنتمي للتيار الوطني.

أما الثاني أي معلم القرآن: فإنه ما استقر إلا حديثا في منطقة العاصمة، أي منذ ثلاث سنوات، بعد طرده من بلدية " أبو " (Abbo)، لأنه أصبح يناقش مواضيع سياسية بعد أحداث الهند الصينية، بالإضافة إلى الوضعين السياسيين بالمغرب وتونس، كما كان يقوم برحلات إلى العاصمة، حتى صار أولياء التلاميذ يحضرون اجتماعاته بقسم المدرسة.[14]

لقد عبر الخطاب الديني الإصلاحي عن معاناة الجزائريين من سياسة الجنرال " جاك سوستيل" (Général Jacques Soustelle) (1912 -1990)،في ظل حالة الحصار ، التي أصبحت سارية المفعول في عدة نواحي، وما صاحبها من الحالات الاستثنائية، وتضييق الخناق، ووضع أغلال لا تطاق.[15]

وأثناء خطبة الجمعة بتلمسان الموافقة ليوم 23 مارس 1955، ركز الشيخ "بابا احمد محمد" [16] في خطبتيه على ثلاثة محاور.

- المحور الأول: تطرق فيه إلى المحتاجين، والبؤساء.
- المحور الثاني: أثار مسألة زيارة الوالدين، وصلة الرحم.
- المحور الثالث: عالج من خلاله مسألة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.[17]

إن كل هذه المحاور تم تأويلها من قبل محللي الإدارة الاستعمارية بما يلي: أنه عالج مسألة الأيتام وضحايا العنف الاستعماري، فيما يخص المحور الأول، وهدف إلى التضامن والتلاحم بين أبناء الشعب الجزائري ضد مصالح الاستعمار بالنسبة للمحور الثاني.

ودعا لمساندة الثورة التحريرية، وتبرير الأعمال الثورية، وإعطائها صبغة سياسية بخصوص المحور الثالث والأخير، لكن رغم الرقابة الأمنية المشددة على علماء الجمعية، إلا أنهم أبوا إلاّ لمواصلة المسيرة الإصلاحية، وهذا من خلال مضاعفة عدد الوعاظ في السنة الأولى للثورة، رغم الظروف الاستثنائية، حتى أصبح عددهم سنة 1955، (233)عالما أو واعظا، مقابل:(200) عالما سنة1954، و(143)عالما سنة1953.

لقد كان النشاط كثيفا أثناء ليالي رمضان عبر مدن القطر الجزائري، وبالخصوص مدينة قسنطينة، إذ كثرت عنها التقارير الأمنية في هذه الفترة بالذات، حتى فسر بأن هذا العدد الهائل من الوعاظ جاء لينافس أئمة ومفتيي قسنطينة الرّسميين، وهكذا اعتبرت مثل هذه السلوكيات منذ ليلة أول نوفمبر 1954، تعبيرا وعملا على خدمة حركة العصيان والتمرد، و سعيا نحو الاستقلال.[18]

لكن في الواقع لاحظنا أن "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" تقاسمت المساجد الرّسمية في مدينة قسنطينة مع رجال الدين الرّسميين: بمعدل عشرة(10) وعاظ رّسميين مقابل ثمانية(08) وعاظ إصلاحيين، وأن إدارة الاحتلال راحت تنقل كل تفاصيل خطب الإصلاحيين، عكس خطب الرّسميين، كما دلت على ذلك التقارير الأمنية.

فخطب الشيخ "عباس بن الشيخ الحسين" (1912 -1989) في المسجد الكبير بقسنطينة، تم تسجيلها بكل دقة، لتقرأ بعد ذلك، وتحلل، وتعلل، ويعلق عليها، ومثله في ذلك الشيخ "أحمد حماني"(1915 - 1998)، الذي كان مداوما على خطبه في مسجد سيدي لخضر.

وفي 29 أفريل 1955: صدرت فتوى من طلبة المعهد الباديسي بقسنطينة تعتبر الثوار" مجاهدين " من أجل الدين الإسلامي، وثوابهم الجنة، والترخيص لهم بالإفطار في شهر رمضان، ما داموا كذلك.[19]

في حين نجد الشيخ "القاسمي مصطفى" شيخ الزاوية الرحمانية بالهامل، يهتم بأمور ثانوية يمكن الاستغناء عنها في ظروف الثورة التحريرية و يقدم شكوى إلى إدارة الاحتلال، مفادها: أن الشيخ "الحبيب" أشاع أفكار مخربة ومضللة، من خلال دعوة الناس إلى عدم الانتماء إلى الطريقة الرحمانية.[20]

أما على المستوى الخارجي، فكان الخطاب الديني الإصلاحي ينشط من أجل تدعيم القضية الجزائرية بين الإخوة العرب والمسلمين، فلقد حاول الشيخ "الفضيل الورثلاني"(1900 -1959) مؤازرة "الإخوان المسلمين المصريين" الذين لجأوا إلى سوريا، حيث متن علاقته بهم لدعم مسار الجمعية.

كما كانت للشيخ المذكور اتصالات مثمرة مع تنظيم" عباد الرحمن "بلبنان، من أجل القضية الجزائرية، انتهت بتوجه السيد :"خليل أبو الخلود"، عضو تنظيم "عباد الرحمن" إلى القاهرة من أجل دعم القضية الجزائرية.

إضافة إلى الشيخ "عبد السلام بوعزة الجزائري"، الذي كان يرأس مكتب المغرب العربي ببيروت، إذ توجه هو الآخر إلى القاهرة لحضور جلسة "لجنة المغرب العربي" بالقاهرة، وقدم محاضرة في هذا الشأن.

كما نظم حفلا بمناسبة الذكرى الثانية للثورة، وهذا بتأسيس مخيم جديد للشمال الإفريقي بالقطر الليبي، مع العلم أن هذا المخيم بدأ نشاطه السري منذ شهر جانفي 1955.[21]

في هذه الظروف إذن، بدأ الحراك السياسي يتوحد على المستوى الخارجي، وهذا من خلال التقارب الذي وقع بين: "جبهة التحرير الوطني"(Front de Libération National) و"الحزب الشيوعي الجزائري"(Parti Communiste Algérien): بالإضافة إلى "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (Union Démocrate du Manifeste Algérien) الذي بدأ نشاطه هو الآخر من أجل القضية الجزائرية، كما أفادت التقارير أن العلماء على المستوى الخارجي قد باشروا نشاطهم السياسي.[22]

أصبح للجمعية مجلة هي بمثابة لسان حالها لكن هذه المرة خاص: بشباب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تحت اسم " الشاب المسلم " (Le Jeune Musulman) ، التي صدرت بالجزائر العاصمة مديرها المسّير: "عطاء الله سوفري"، وهي نصف شهرية، تصدر باللغة الفرنسية، طاقمها شباب عدت أقلامهم على سبيل الحصر لا التمثيلة: "عبو جميل"، "عبد الرحمن بن الحفاف"، "محمد الشريف الساحلي"(1906 -1989)، "سليمة خالدي"، "يوسف الغفاري"، "علي الحمامي"(1902 -1949)، "ابن الحكيم" "مصطفى كاتب"، "أحمد أحمدتوفيق المدني"(1899 -1986)، "مالك بن نابي"(1905 -1973).، "عبد القادر محداد"، "ابن عبد الله"، الدكتور: "بفوس"(pfaus)، "أحمد أوزقان"، الدكتور "الخالدي" و" عمر زغيش".[23]

كما نشرت شعبة الجزائر "للجنة تحرير الجزائر" بالقاهرة، التابعة "لجبهة التحرير الوطني" بيانا يخص موضوع المسألة المغربية، كي تعطي تقدما ودفعا قويا "لحزب الاستقلال"، بقيادة "علال الفاسي"، وتوضح بأن الشعب الجزائري قد برهن على تلاحمه مع الشعب المغربي وملكه من خلال هجومات الشمال القسنطيني التي قادها العقيد "زيغود يوسف".

زد على ذلك قام" يوسف روسي" رئيس مكتب المغرب العربي بدمشق بجمع الأموال، وموافقة "الصالح بن يوسف" على توحيد القيادة بتونس، والعودة إلى المعركة.[24]

5 - **فتوى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

هذا التضامن الجزائري ـ المغربي ـ التونسي ستدعمه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بإصدار، فتوى، مفادها :" وجوب مقاطعة الاقتصاد والثقافة الفرنسية " تحت مسؤولية وإمضاء كل من الشيخ "محمد بدر الدين غلاويني" ومجموعة من الشيوخ، نذكر منهم: الشيخ "أحمد الذكر"، الشيخ "محمد رابح الجزائري"، الشيخ "أحمد التلمساني"، والشيخ "ناجي الطنطاوي"، والشيخ "بدر الدين عابدين" والشيخ "عبد القادر قويدر"، والشيخ "ياسين عراقة" والشيخ "عارف جودي"، وهذا بتاريخ 30 سبتمبر1955.[25]

خاتمة: يدخل هذا المقال في إطار التأريخ للثورة التحريرية الجزائرية من وجهة نظر الخطاب الديني الذي تفاعل هو الآخر مع الثورة التحريرية، إذ أردت من خلاله توجيه الدارسين للاهتمام بهذا الكم الهائل من النصوص الموجودة على مستوى دور الأرشيف.

الملحق رقم :01

نص الفتوى التي أصدرتها لجنة الفتوى: للأزهر الشريف إجابة عن سؤال ورد عليها فيما يخص صرف الزكاة للحركات التحريرية.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فقد اطلعت اللجنة على هذا السؤال وتفيد بأنها قد سبق لها أن بينت في فتوى سابقة أن قول الله تعالى في مصارف الزكاة (في سبيل الله) عام يتناول بناء المساجد وشراء آلات الجهاد وإقامة المستشفيات وما إلى ذلك بينت ذلك بما نصه:

اللجنة ترى وجوب صرف الزكاة في هذا الوجه إذا مست حاجة المسلمين في الدفاع عن دينهم وأوطانهم بل ترى اللجنة أن الأوقاف اليت وقفها واقفوها على جهات من جهات البر والخير إذا مست حاجة المسلمبن إلى غلاتها في هذا الدفاع جاز صرف هذه الفلات في ذلك عملا بما قاله شيخ الإسلام بن تيمية من جواز تغيير شرط الواقف إلى

ما هو أصلح وأحب إلى الله تعالى حتى ولو وقف شخص على الفقهاء والصوفية واحتج الناس على إلى الجند وحرم منهم الصرف في سائر ما يحتج إليه في الدغاع عن الوطن والدين.

واللجنة دعوا الله سبحانه وتعالى أن يوفق المسلمين إلى ما فيه صلاحهم واستعادة مجدهم وغرهم وأن يمدهم لهونته ويؤيدهم بروح منه إنه سميع الدعاء. 29شعبان 1368 هـ/ 26 يونيو 1949 م .رئيس لجنة الفتوى - عبد المجيد سليم

الهوامش:

(1) - انظر الملحق رقم: 01 نص الفتوى التي أصدرتها لجنة الفتوى: للأزهر الشريف إجابة عن سؤال ورد عليها فيما يخص صرف الزكاة للحركات التحريرية.

(2) - صدرت الفتوى في 29 من شعبان 1369هـ الموافق لـ 26 يونيو 1949م، رئيس لجنة الفتوى الشيخ "عبد المجيد سليم"، هذا النص متعلق بالمصرف السابع، وهو المصرف ما قبل الأخير من مصاريف الزكاة الثمانية في قوله تعالى: "..وفي سبيل الله...الآية:60 من سورة التوبة، برواية ورش عن نافع.

(3)-Centre des Archives d'Outre-mer : Série : 93 / 4474 (service des liaisons nord-africaines)

- fatwa d'el-Azhar .concernant les mouvements rebelles (révolutionnaires). (1949).
- les prières du vendredi (1951 – 1958)
- les fatwas (au sujet du culte).

(4) - C.A.O.M : Série : 81 F 2416.2417.2418**. (**Ministère des Affaires Algériennes). (Service de Documentation et de Contre Espionnages).

-Algérie (OULEMAS, P.P.A ,M.T.L.D ,U.D.M.A, P.C.A, Syndicats) Activités des pays étrangers en Algérie .Activités des Nationalistes Algériens en Egypte et dans d'autres pays étrangers , Attitude du Gouvernement Egyptien ,Moyen -Orient ,Libye, Tunisie, Maroc, Ligue Arabe et divers sujet(1954-1956).

(5) – C.A.O.M: Série : 93/ 4474.Op.cit. - نص الفتوى مكتوبة بالآلة الراقنة و قد وضعتها دون تصحيح أو تنقيح.

(6) – Ibid.

(7) - السورة: البقرة ، الآية: 229 ، برواية ورش عن نافع.

(8) - ولد الياجوري عبد القادر بن الحاج عمار في 1912 بقمار (ملحقة الوادي) ، يعد من الشخصيات الإصلاحية التي شكلت خطرا على الاستعمار بمواقفه المتصلبة تجاه إدارة الاستعمارية، فكانت أغلب خطبه تدعو إلى العصيان والتمرد. يميل إلى حزب الشعب الجزائري في أفكاره، ناشط قديم في حزب الدستور التونسي،مثل العلماء في قمار من1935 إلى1938 ، كان أحد أعمدة الإصلاح ضد الطرقية وبالتحديد الطريقة التيجانية ، إذ عمل مع الشيخ الهاشمي شيخ الزاوية القادرية بوادي سوف الذي تضامن مع الحركة الإصلاحية وأصبح أحد روادها في المنطقة والذي تعرض هو الآخر إلى السجن في سنة1938. مما أدى بالسلطات الاستعمارية بتسليط أنواع كثيرة من الاعتقالات، إذ عرف ونزل في كل المعتقلات الاستعمارية(سجن الكدية بقسنطينة في 1940/01/16، الإقامة الجبرية بمليانة من1940/04/22 إلى1944/08/17 ، ثم ببني عباس، منع عليه التجول في المنطقة العسكرية في الجنوب الجزائري، أعتقل ببسكرة عشية أحداث 08ماي1945، كما تعرض للاعتقال أثناء الثورة وبقي معتقلا بآفلو ثم آركول فبوسوي بجنوب مدينة سيدي بلعباس، أطلق سراحه يوم19مارس1962 المصادف لتاريخ وقف إطلاق النار.كرس حياته للعلم والتعليم أثناء الحقبة الاستعمارية وحقبة الاستقلال.أنظر:موسوعة أعلام الجزائر(1954 -1962)، تحت إشراف: بلقاسمي بوعلام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 الجزائر2007 .ص ص:69 -70.

(9) - C.A.O.M: Préfecture d'Oran. Série : 92/5I135 (Service des Liaisons Nord-Africaines).

-Rapport mensuel sur l'activité politique musulmane dans le Département d'Oran (janvier 1953 au décembre 1954).

(10) - C.A.O.M: Série: 91/4 I14 (Préfecture d'Alger – Service des Liaisons Nord-Africaines).

- Oulémas réformistes, Activités: Synthèse de renseignements généraux – Notes de renseignements- Coupures de presse (1940-1948).

(11) - عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة،

(طبعة خاصة من وزارة المجاهدين)، الجزائر، 2005، ص:302.

(12) - C.A.O.M: 81F 2416.2417.2418.op.cit.

(13) – ibid.

(14) - C.A.O.M: Serie: 1K 502.

- enseignement musulman (écoles coraniques, zaouïas, medersas) (1945-1955). Culte musulman (1944-1953).

(15) - الاعتراف الخطير، البصائر، السلسلة الثانية، العدد: 311، الجزائر في 25مارس 1955، ص:01.

(16) - تخلف "محمد شريف الساحلي" عن خطبة الجمعة بالمسجد الإصلاحي (دار الحديث) بتلمسان فخلفه الإمام "بابا احمد بن محمد".

(17)-Archives Wilaya D'Oran – Répertoire des Fonds Administration Générale (1832-1962).

- affaires musulmanes (1857-1962).
- carton n° 6787. Série I: 12
- Nationalisme Algérien :les oulémas réformistes(1944-1946).
- Activités Politico-religieuses (1955-1961).

(18)-C.A.O.M: Série: 93/4499 (Préfecture de Constantine. Service des liaisons Nord-Africaines).

- Oulémas – Diverses – Activités des Professeurs Réformistes Constantine (1946 – 1955).

(19) - A .w. D'Oran .6787. I: 12. Op.cit.

(20) - C.A.O.M: Série: 91/4 I 75 .76 (Préfecture d'Alger – Service des Liaisons Nord-Africaines).

- Culte Musulman .Confréries Musulmanes, Surveillance (1937-1961).
- Dossier Individuel des Confréries (1937-1961).
- Confrérie des Ammarias, Activités (1913-1914) (1939-1961).

(21) - C.A.O.M: 81F 2416.2417.2418.Op.cit.

(22) -C.A. O.M: 5I135.Op.cit.

(23) - C.A.O.M: 81F 767. (Ministère des Affaires Algériennes). (Service de Documentation et de Contre Espionnages).

- Association des Oulémas Réformistes, surveillance (1933-1958).
- Activités en Algérie et dans le monde arabe (1951-1958).
- Activités en Métropole (1952-1955).
- Poursuites judiciaires de l'administration contre les publications: notes, correspondances, exemplaires des journaux (1949-1953).

(24) - C.A.O.M:81F 2416.2417.2418.Op.cit.

(25) - C.A.O.M:81F767.opcit.